الأمم المتحدة

A/HRC/53/55

الجمعية العامة

Distr.: General
23 May 2023
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان

الدورة الثالثة والخمسون

19 حزيران/يونيه – 14 تموز/يوليه 2023

البند 5 من جدول الأعمال

هيئات وآليات حقوق الإنسان

الدورة الحادية عشرة للمنتدى المعني بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان

تقرير الفريق العامل المعني بمسألة حقوق الإنسان والشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال*

موجز

يقدم الفريق العامل المعني بمسألة حقوق الإنسان والشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال لمحة عامة عن الملاحظات والرسائل الرئيسية المستخلصة من الدورة الحادية عشرة للمنتدى المعني بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان، الذي عقد في شكل هجين في الفترة من 28 إلى 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2022. وكان موضوع الدورة الحادية عشرة للمنتدى هو "أصحاب الحقوق في صلب الاهتمام: تعزيز المساءلة للنهوض باحترام الأعمال التجارية للناس والكوكب في العقد المقبل".

* اتُّفق على نشر هذا التقرير بعد تاريخ النشر المعتاد لظروف خارجة عن إرادة الجهة التي قدمته.

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- مقدمة

1- أصبح المنتدى المعني بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان، منذ دورته الأولى المعقودة عام 2012، أكبر مناسبة تُنظَّم في العالم بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان. وقد أنشأ مجلس حقوق الإنسان المنتدى بموجب قراره 4/17 الذي أقر فيه المجلس "المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان: تنفيذ إطار الأمم المتحدة المعنون "الحماية والاحترام والانتصاف"[1]. وتتمثل ولاية المنتدى في مناقشة الاتجاهات السائدة في تنفيذ المبادئ التوجيهية والتحديات التي تواجه هذا التنفيذ؛ وتشجيع الحوار والتعاون بشأن القضايا المرتبطة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان، بما في ذلك التحديات التي تواجه قطاعات وبيئات عمل معيّنة أو تلك المتصلة بحقوقٍ أو فئات معينة؛ وتحديد الممارسات الجيدة.

2- وتنظّم المنتدى مفوّضيةُ الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ويتولى توجيهه ورئاسته الفريقُ العامل المعني بمسألة حقوق الإنسان والشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال. وقد أعدَّ الفريق العامل هذا التقرير عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 15/44 الذي دعا فيه المجلس الفريق العامل إلى تقديم تقرير عن مداولات المنتدى والتوصيات المواضيعية الصادرة عنه إلى المجلس كي ينظر فيهما.

3- ويتألف برنامج المنتدى من 25 جلسة نظمها الفريق العامل والمفوضية بالتعاون مع شركاء خارجيين. ويقدم الفريق العامل، في هذا التقرير، لمحة عامة عن المنتدى والاستنتاجات الرئيسية المنبثقة عن مناقشاته التي استمرت ثلاثة أيام. وينبغي أن يُقرأ هذا التقرير بالاقتران مع برنامج الدورة والمذكرات المفاهيمية التي أُعدت لها وما أُدلي به أثناءها من بيانات والتسجيلات الشبكية لأعمالها، وجميعها متاحة على الموقع الشبكي للمنتدى[2]. ونظراً للظروف المتعلقة بجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، عُقد المنتدى في شكل هجين.

4- وانعقد المنتدى في سياق أنشطة الفريق العامل ذات الصلة بموضوع المنتدى، بما في ذلك تقاريره عن هيمنة الشركات[3] وعن زيادة العناية الواجبة بحقوق الإنسان في المناطق المتأثرة بالنزاعات[4]، فضلاً عن مشاركته في المنتديات الإقليمية ورسائله بشأن انتهاكات حقوق الإنسان. واستكشف المنتدى العديد من الموضوعات التي ستكون محور التقارير والمنتجات المعرفية المقبلة للأفرقة العاملة، بما في ذلك مؤسسات تمويل التنمية، والقطاع الاستخراجي، وتغير المناخ، والتداخل، ودور المستثمرين في مسألة الأعمال التجارية وحقوق الإنسان.

5- وكان موضوع الدورة الحادية عشرة للمنتدى هو "أصحاب الحقوق في صلب الاهتمام: تعزيز المساءلة للنهوض باحترام الأعمال التجارية للناس والكوكب في العقد المقبل". وانخرط المشاركون في المنتدى بنشاط في وضع سبل الانتصاف لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان المتصلة بالأعمال التجارية في صميم أعمال المنتدى، مع التركيز بشكل خاص على تأثير العمليات التجارية على البيئة.

6- وتضمن البرنامج جلسات مكرسة للاتجاهات والتحديات والممارسات الناشئة في أفريقيا، ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ، وأوروبا الشرقية، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومنطقة أوروبا الغربية ودول أخرى. وكان هناك تركيز على المجموعات والقطاعات التي تعاني من أوضاع هشة للغاية، مثل الشعوب الأصلية والمناطق المتأثرة بالنزاعات. وتضمن المنتدى أيضاً عدداً من الجلسات المواضيعية

(1) A/HRC/17/31، المرفق.

(2) انظر https://www.ohchr.org/en/events/forums/2022/11th-un-forum-business-and-human-rights.

(3) A/77/201.

(4) A/75/212.

المكرسة لقضايا محددة، بما في ذلك دور المستثمرين؛ والعلاقة بين أزمة المناخ والأعمال التجارية وحقوق الإنسان؛ والدور الرئيسي الذي يؤديه المدافعون عن حقوق الإنسان؛ والمواءمة بين برنامج الأعمال التجارية وحقوق الإنسان وقطاع التكنولوجيا؛ والسبل الكفيلة بمنع انتهاكات حقوق الإنسان المتصلة بأنشطة الأعمال التجارية والتصدي لها في البيئات المتضررة من النزاعات؛ والتحديات التي تواجهها مؤسسات الأعمال التجارية وسبل المضي قدماً في منع التمييز والتصدي له فيما يتعلق بتداخل عوامل مختلفة مثل نوع الجنس والعمر والتوجه الجنسي والجنسية والإثنية والوضع الاجتماعي والإعاقة والدين؛ والجهود الرامية إلى تحسين إمكانية وصول ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان المتصلة بأنشطة الأعمال التجارية إلى سبل انتصاف فعالة تراعي الاعتبارات الجنسانية. وبما أن عام 2021 يصادف الذكرى السنوية العاشرة لوضع المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان، فقد ساهمت الدورة الحادية عشرة للمنتدى أيضاً في خريطة طريق المبادئ التوجيهية للفريق العامل للعقد المقبل من الأعمال التجارية وحقوق الإنسان التي تهدف إلى توسيع نطاق تنفيذ المبادئ التوجيهية على مدار العقد المقبل ووضع نُهج إقليمية للتنفيذ[5].

7- وتَسجَّل أكثر من 500 2 شخص من 130 دولة ومجموعة واسعة من أصحاب المصلحة للمشاركة الشخصية والافتراضية في المنتدى (انظر الجدول أدناه). وبالإضافة إلى ذلك، تابع عدد من الأشخاص الآخرين من جميع أنحاء العالم البث المباشر لجلسات المنتدى على التلفزيون الشبكي للأمم المتحدة. وقد ساعد عقد المنتدى في شكل هجين على ضمان تمكين طائفة أوسع وأكثر تنوعاً بكثير من أصحاب المصلحة من متابعة الجلسات والمشاركة فيها. وتجاوزت نسبة المشاركات المسجلات 64 في المائة، ومثلت النساء 58 في المائة من إجمالي المشاركين الذين اختيروا لإلقاء كلمة أمام المنتدى.

فئات أصحاب المصلحة المشاركين	*النسبة المئوية*
المؤسسات الأكاديمية	13
منظمات المجتمع المدني، وأصحاب المصلحة المتضررون، والنقابات العمالية، ومجموعات الشعوب الأصلية	30
مبادرات أصحاب المصلحة المتعددين	3
المؤسّسات الوطنية لحقوق الإنسان	2
القطاع الخاص (مؤسسات الأعمال، رابطات قطاعي الأعمال والصناعة، المؤسسات الاستشارية، مكاتب المحاماة، المستثمرون)	30
الدول	11
النقابات	1
كيانات الأمم المتحدة/المنظمات الحكومية الدولية	10

8- وافتُتح المنتدى بجلسة عامة ضمت أعضاء الفريق العامل، وقادة كبار من الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية، ومدافعاً عن حقوق الإنسان من السكان الأصليين، وعضواً في البرلمان الأوروبي، ورئيس محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، وكبير مفوضي اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في منغوليا، وممثلاً عن قطاع الأعمال. وهيأت الجلسة المشهد لموضوع المنتدى وساعدت في تمهيد الطريق لإجراء حوار بناء موجّه نحو إيجاد الحلول طيلة أيامه الثلاثة.

(5) انظر https://www.ohchr.org/en/special-procedures/wg-business/ungps-10-roadmap-next-decade-business-and-human-rights-project.

ثانياً- الاستنتاجات الرئيسية المستخلصة من الجلسة العامة الافتتاحية[6]

9- افتتح الجلسة العامة رئيسُ الفريق العامل. ورحب الرئيس بالمشاركين الذين سافروا لحضور المنتدى وأشار إلى أن الفريق العامل مسرور بمواصلة اجتذاب مجموعة واسعة ومتنوعة من الناس من جميع أنحاء العالم. وذكر الرئيس أن المجتمعات والأشخاص الأكثر ضعفاً على مر السنين ينبغي أن يكونوا محور اللوائح المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان كما ينبغي الاسترشاد بآرائهم في هذا المجال. وأضاف الرئيس أن المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان واضحة جداً في تأكيد الحاجة إلى الاستماع إلى أصوات أصحاب الحقوق وفي ضرورة مراعاة آرائهم في جميع آليات المساءلة. وأشار الرئيس إلى أنه ليس من المستدام أن تعطي الشركات الأولوية للأرباح على حساب اعتبارات حقوق الإنسان من دون مساءلة كافية ومن دون توخي النزاهة في ما تقدمه من تعويضات على ما تتسبب فيه من أضرار. وأشار إلى أن تنفيذ الدول وقطاع الأعمال للمبادئ التوجيهية غير مرضٍ حتى الآن وأن انتهاكات حقوق الإنسان مستمرة بل إنها تزداد بسبب الآثار المستمرة لكوفيد-19 وأزمة المناخ.

10- وشدد رئيس الفريق العامل على أن رصد نشاط الشركات ومساءلتها عنه يشكلان أحد الشواغل الرئيسية وأن المدافعين عن حقوق الإنسان يواصلون العمل في بيئات عالية المخاطر إلى حد غير مقبول. وأشار الرئيس إلى أن المضايقات القضائية من خلال التقاضي الاستراتيجي تتزايد لإسكات أصوات المدافعين عن حقوق الإنسان، كما أشار إلى ضرورة أن تكثف الدول والشركات، بما في ذلك المؤسسات المالية والاستثمارية، جهودها لتوفير حماية أفضل للعمل الحيوي الذي يضطلع به المدافعون عن حقوق الإنسان. وأشار الرئيس أيضاً إلى الحاجة إلى اتخاذ تدابير ملزمة محلياً ودولياً، مضيفاً أن التشريعات هي أهم عامل من العوامل التي تدفع الشركات إلى اعتماد سلوك مسؤول.

11- وشدد رئيس الفريق العامل على ضرورة إجراء حوار صادق بين أصحاب المصلحة المتعددين بشأن الثغرات والتحديات، مع إبراز أهمية إجراء هذا الحوار وأهمية دور المجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين في تحديد الحالات الخطرة. وأخيراً، أشار الرئيس إلى أن الهدف من المنتدى هو توفير منبر لسماع جميع الأصوات سعياً نحو اتباع نهج جماعي إزاء الأعمال التجارية وحقوق الإنسان.

12- وسلطت نائبة المفوض السامي لحقوق الإنسان الضوء على الحاجة إلى توضيح معايير الممارسات التجارية كي يكون لدى جميع أصحاب المصلحة أساس يستندون إليه لدعم مطالباتهم بانتصاف فعال. وشددت نائبة المفوض السامي أيضاً على أن هذه المعايير يجب أن تتماشى مع المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان وأن جميع الدول تتحمل مسؤولية توفير الحماية من انتهاكات حقوق الإنسان المتصلة بالأعمال التجارية، بما في ذلك الانتهاكات المتعلقة بالآثار البيئية. واقترحت نائبة المفوض السامي أن تضع الدول والمؤسسات العامة شروطاً صارمة للاستدامة في عقود التوريد الخاصة بها، ودعت الدول ومؤسسات الأعمال التجارية إلى تكثيف جهودها لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان.

13- وأشار المدير العام المساعد (الوظائف والحماية) لمنظمة العمل الدولية إلى أن المجتمع الدولي بحاجة إلى النظر في تحديات النمو الاقتصادي والعجز الاجتماعي وتغير المناخ. وأشار أيضاً إلى أن لمؤسسات الأعمال التجارية دوراً كبيراً تؤديه في استكمال نظم الضمان الاجتماعي والمساعدة على حفز تطوير هذه النظم. وأشار إلى أنه يجب على المجتمع الدولي أن يعمل على تعزيز قدرات الموظفين والنقابات، ودعم علاقات صناعية أكثر فعالية. وشدد أيضاً على أن مؤسسات الأعمال التجارية لا تحترم

(6) انظر https://media.un.org/en/asset/k11/k118iqx2uy.

المعايير الدولية التي يجري وضعها فيما يتعلق بالعمالة وأنه يجب على المؤسسات مواءمة سياساتها وممارساتها مع الصكوك الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان.

14- وأشار رئيس محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان إلى أن المحكمة أصدرت اجتهاداً قضائياً هاماً يتعلق بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان. وذكر أن المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان كانت بمثابة دليل لتفسير مسؤوليات مؤسسات الأعمال التجارية وأن المحكمة كانت رائدة في مناقشة واجب الحماية الواقع على عاتق الدول ومسؤولية الأعمال التجارية عن احترام حق الإنسان في بيئة صحية. وأشار الرئيس إلى أن المحكمة اعترفت بأن جميع مؤسسات الأعمال التجارية مسؤولة عن احترام حقوق الإنسان، بصرف النظر عن حجمها أو قطاعها أو سياق عملها أو ملكيتها أو هيكلها. واعترفت المحكمة في الماضي أيضاً بأن تدابير الجبر لا تشمل التعويض فحسب، بل تشمل أيضاً جبر جميع الأضرار، إذ أبرزت المحكمة، في جملة أمور، الحاجة إلى إعادة التأهيل والرد، والالتزام بالتحقيق مع الجناة ومحاكمتهم، وضمان عدم التكرار.

15- وأكد مدافع عن حقوق الإنسان من الشعوب الأصلية أنه على الرغم من أن تنفيذ المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان قد أسهم في التوعية بحقوق الشعوب الأصلية وشواغلها، فإن ثمة حاجة ماسة إلى اتخاذ إجراءات أكثر حسماً على الصعيدين الوطني والمحلي من جانب الدول ودوائر الأعمال فيما يتعلق بإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية وإعمال حقوق الشعوب الأصلية. وأشار أيضاً إلى أن مشاريع التعدين والطاقة والممارسات التجارية الزراعية أدت إلى التشريد القسري للشعوب الأصلية وتدمير سبل عيشها ونظمها الغذائية وتراثها الثقافي، مما أدى بدوره إلى تدهور هائل في الأراضي والبيئة. وذكر أن الشعوب الأصلية تتعرض للعنف والترهيب، في كثير من الأحيان، عندما تدافع عن أراضيها وحقوقها. وشمل ذلك تهديدات وانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، بينها القتل والاعتقال التعسفي والتعذيب والعنف ضد النساء والفتيات. وأشار المتكلم إلى أنه يجب على الشركات احترام حقوق الشعوب الأصلية من خلال عدة إجراءات، بينها وقف تجريم المدافعين عن حقوق الإنسان من الشعوب الأصلية، ووضع تدابير مساءلة فعالة للأعمال التجارية، وضمان المشاركة الهادفة للشعوب الأصلية والحقوق الجماعية وإدماجها في خطط العمل الوطنية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان.

16- وأشار أحد أعضاء البرلمان الأوروبي إلى أن توجيه الاتحاد الأوروبي المتعلق بالعناية الواجبة لتحقيق الاستدامة على مستوى الشركات سيغطي الدول الأعضاء الـ 27 في الاتحاد الأوروبي والسوق الاقتصادية الأوروبية وجميع القطاعات بحلول نهاية عام 2023. ولاحظ المتكلم أن التدابير الطوعية لم تكن كافية وأن أثرها كان محدوداً للغاية. وأشار المتكلم أيضاً إلى أن ثمة حاجة إلى تشريع ملزم لوضع أصحاب الحقوق في مركز الاهتمام. وذكر أن السياق الدولي للأزمات، وفي هذه الحالة كوفيد-19، والحرب، والتضخم، والركود المحتمل، يؤدي في الغالب إلى سياق سياسي يتسم بمقاومة أي جهد لاعتماد سياسات وقوانين تتطلب من مؤسسات الأعمال تقديم المزيد. وأشار إلى أنه لا تزال هناك أسئلة بشأن توجيه الاتحاد الأوروبي تتعلق بأصحاب الحقوق، وسلسلة القيمة، والمسؤولية، وكيفية تعريف قضايا مثل الضرر، وبمعرفة نطاق التوجيه. وشدد على أنه إذا أمكن حل هذه المسائل، فإن البرلمان الأوروبي يأمل في التوصل إلى اتفاق بحلول نهاية عام 2023 يتعين أن تلتزم بموجبه الشركاتُ الكبيرة بقانون العناية الواجبة بحلول عام 2025 وكذلك الشركات الصغيرة والمتوسطة بحلول عام 2027.

17- ولاحظ أحد ممثلي قطاع الأعمال أن أصحاب المصلحة كثيراً ما يثيرون خلافات ويتهمون مؤسسات الأعمال التجارية بارتكاب مخالفات، وهو ما لا تريد الشركات الاعتراف به، وهي تركز، بدلاً من ذلك، على نشر سياساتها الجيدة. ولاحظ أيضاً أن من شأن إجراء مشاورات صادقة وذات مغزى أن يسد هذه الفجوة ويسمح لمؤسسات لأعمال التجارية بمشاركة فعالة في قضايا الأعمال التجارية وحقوق الإنسان.

وشـــدد المتكلم على ضـــرورة بذل جهود جماعية كي يلتقي الجميع على طاولة واحدة بهدف المواءمة بين المسؤولية والمساءلة فيما يخص أصـحاب المصـلحة، وقال إن السبيل الوحيد للمضـي قدماً هو العمل معاً بشجاعة وشفافية.

18- وذكر كبير مفوضـــي اللجنة الوطنية لحقوق الإنســـان في منغوليا أن لجنته تعمل مع الشـــركاء الدوليين لوضـــع خطة عمل وطنية وأنها أجرت أكثر من 20 مشـــاورة إقليمية ومواضـــيعية لضـــمان إجراء عملية تشاورية بشأن الخطة. وشدد على المسؤولية المباشرة للدول بوصفها أول المكلفين بمهام في مكافحة الفساد ومكافحة تغير المناخ وضمان العدالة والمساواة الاجتماعيتين.

19- وسـلط متكلم من صـندوق الأمم المتحدة الاسـتئماني للتبرعات الخاص بأشـكال الرق المعاصـرة الضـوء على الحاجة إلى تعزيز منظور أصـحاب الحقوق في صـنع السـياسـات، لا سـيما في سـياق أزمة المناخ. ويتعين أن تعالج الدولُ ومؤســـســـاتُ الأعمال هذه المســـألة المحددة وأن تقرر معاً الســـياســـات والإجراءات بالتشاور مع أصـحاب الحقوق. وأشـار المتكلم إلى أن دور مؤسـسـات الأعمال التجارية ينبغي أن يتمثل في تمكين الدول من اعتماد ســـياســـات مراعية لحقوق الإنســـان، لا أن تدفع الدول نحو اعتماد ســـياســـات معينة أو تكرهها على ذلك. وشـــدد على أن حرية تكوين الجمعيات أمر بالغ الأهمية لإتاحة الاسـتماع إلى وجهات نظر أصـحاب الحقوق عند وضـع السـياسـات والمبادرات. وأكد أيضـاً أن المجتمع المدني عنصـر حاسم في المناقشـة المتعلقة بوضـع أصـحاب الحقوق في صـلب الاهتمام وأن له دوراً بالغ الأهمية في توفير سـبل الانتصـاف وإعادة التأهيل لأصـحاب الحقوق. وشـدد على أنه نتيجة لذلك، يجب دعم المجتمع المدني وحمايته على نحو أفضل من التهديدات والعنف.

ثالثاً- أصـــحاب الحقوق في صـــلب الاهتمام: تعزيز المســـاءلة للنهوض باحترام الأعمال التجارية للناس والكوكب في العقد المقبل

20- ركز عدد من الجلسات على القضايا الراهنة أو الناشئة أو الشاملة في برنامج الأعمال التجارية وحقوق الإنسان. ويتبع الهيكل الوارد أدناه إلى حد كبير الترتيب الذي عقدت به الجلسات.

ألف- المدافعون عن حقوق الإنسان

21- في جلسة خُصصت للدور الأساسي للمدافعين عن حقوق الإنسان في مساءلة الأعمال التجارية، دعا المتكلمون جميع أصـحاب المصـلحة، بما في ذلك الشـركات والدول، إلى اتخاذ مزيد من الإجراءات لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان ومنع مضايقتهم واضطهادهم ومحاكمتهم. وسلط رئيس الفريق العامل الضـــوء على تقرير قدمه فريقه إلى مجلس حقوق الإنســـان بشـــأن ضـــمان احترام المدافعين عن حقوق الإنسان[7]، مشيراً إلى أن المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان تشدد على أهمية المدافعين عن حقوق الإنسان، لا سيما في عمليات بذل العناية الواجبة بحقوق الإنسان. فمن ناحية، شدد المتكلمون على ضـرورة أن تكفل مؤسـسـات الأعمال التجارية بيئات آمنة للمدافعين عن حقوق الإنسـان، بغية تحديد المخاطر التي يتعرضـــون لها ومنعها، لأن مجتمعات محلية كثيرة تعتمد على جرأة المدافعين عن حقوق الإنسان وشجاعتهم. ومن ناحية أخرى، سلط المتكلمون الضوء أيضاً على مسؤولية الدول، التي تشمل إنشاء آليات لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان ومحاسبة كل من يضايقهم أو يحاكمهم أو يقتلهم. وأكد المتكلمون أيضـاً ضـرورة اعتبار من يكافحون الفسـاد مدافعين عن حقوق الإنسـان وقالوا إن الهجمات

(7) A/HRC/47/39/Add.2.

المنهجية على المدافعين عن حقوق الإنسان تضر بالمجتمعات المحلية. وسلط أحد المشاركين الضوء على الحالة البالغة الصعوبة التي يعيشها المدافعون عن حقوق الإنسان من الشعوب الأصلية وأكد أن على مؤسسات الأعمال التجارية أن تعي أن احترام حقوق الشعوب الأصلية ليس أمراً اختيارياً. وأشار المتكلمون أيضاً إلى أهمية إشراك أصحاب المصلحة وبذل العناية الواجبة بحقوق الإنسان في منع انتهاكات حقوق الإنسان حتى تتمكن مؤسسات الأعمال من تكوين فهم أفضل لمخاطر أنشطتها على حقوق الإنسان. ووافق أحد ممثلي مؤسسات الأعمال التجارية على ذلك، مشيراً إلى أن الشركة التي تركز فقط على الربح تخون نفسها والمجتمع، وأن احترام حقوق الإنسان ينبغي أن يكون جزءاً لا يتجزأ من العمليات التجارية وسلاسل القيمة. وحث المشاركون الدول أيضاً على مراجعة أطرها القانونية لضمان مواءمتها مع الأطر الدولية لحقوق الإنسان. وأخيراً، شجع المتكلمون الأشخاص الحاضرين في القاعة والمشاركين عبر الإنترنت على العمل مع المدافعين عن حقوق الإنسان ودعمهم في عملهم المهم.

22- وتضمن المنتدى أيضاً عرضاً قدمته مؤسسة جائزة حقوق الإنسان والأعمال التجارية تقديراً لعمل المدافعين عن حقوق الإنسان وتقديم جائزة عام 2022 إلى منظمة حماية حقوق عمال النفط في أذربيجان[8].

باء- الشعوب الأصلية

23- في جلسة مخصصة للعمل على وضع حد لتجريم المدافعين عن حقوق الإنسان من الشعوب الأصلية، تناول المتكلمون الهجمات التي تتعرض لها الشعوب الأصلية بشكل متزايد عند الدفاع عن حقوقها في سياق أنشطة مؤسسات الأعمال. وتقاسم ممثلو الشعوب الأصلية من مختلف مناطق العالم تجاربهم وشواغلهم فيما يتعلق بتصاعد التهديدات المنهجية والوصم والاعتداءات، وحالات القتل والتجريم. وناقش المتكلمون أثر التمييز العنصري والعنصرية الهيكلية وأكدوا أن زيادة استخدام الدعاوى القضائية الاستراتيجية ضد المشاركة العامة أدت إلى إسكات الشعوب الأصلية. وأشار المتكلمون إلى أن القطاعات الاقتصادية التي يرجح أن تؤثر على حقوق الشعوب الأصلية تشمل قطاعي الصناعات الاستخراجية والطاقة المتجددة، ولا سيما مشاريع الطاقة الكهرمائية. وقد أدى عدم التشاور وعدم السعي إلى الحصول على الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة إلى تفاقم النزاعات والتوتر بين الشعوب الأصلية وقطاع الأعمال وعرَّض الشعوب الأصلية لخطر أكبر. وأشار المشاركون إلى أن الإجراءات التي تتخذها الدول تشكل عنصراً هاماً في ضمان تمكن الشعوب الأصلية من ممارسة حقوقها بأمان. وسُلط الضوء على اعتماد خطط عمل وطنية، والتصديق على اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن الشعوب الأصلية والقبلية لعام 1989 (رقم 169)، وبذل العناية الواجبة الإلزامية بحقوق الإنسان، بوصفها تدابير حاسمة يمكن أن تتخذها الدول لمعالجة بعض هذه الشواغل. واتفق المتكلمون على أن بذل العناية الواجبة الإلزامية في مجال حقوق الإنسان أداة هامة لإزالة العقبات التي تحول دون الوصول إلى سبل الانتصاف ولمنع أية آثار على حقوق الإنسان والتخفيف من حدتها قبل أن تتزايد. وفيما يتعلق بالإجراءات التي يتعين على مؤسسات الأعمال التجارية اتخاذها، أشار المتكلمون إلى ضرورة أن تدمج هذه المؤسسات احترام حقوق الإنسان في عملياتها، وضرورة إعادة تصميم العمليات التشاركية لضمان مشاركة كبيرة من الشعوب الأصلية، بما في ذلك الحصول على موافقتها. وعرضت إحدى رابطات التعدين ممارستها المتمثلة في مراعاة توقعات الأداء الخاصة بالشعوب الأصلية وسياستها المتعلقة بالشعوب الأصلية، التي تضمنت التزاماً بالحصول على موافقتها الحرة والمسبقة والمستنيرة وبتنفيذ المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال

(8) انظر https://www.humanrightsandbusinessaward.org/award-recipient/.

التجارية وحقوق الإنسان. وأشار المتكلمون أيضاً إلى أهمية تمكين مؤسسات الأعمال التجارية التي تقودها الشعوب الأصلية والاستثمار في هذه المبادرات.

جيم- المستثمرون

24- في جلسة خُصصت لتعزيز مساءلة المستثمرين عن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، ناقش المشاركون نمو الاستثمار المستدام والحاجة إلى إدماج الأعمال التجارية وحقوق الإنسان في النُهج البيئية والاجتماعية ونهُج الحوكمة. ولاحظ المتكلمون أن هذه النُهج تركز كثيراً على المخاطر التي تتعرض لها الأعمال التجارية، وليس على المجتمعات المحلية. وناقش المتكلمون أيضاً كيفية تجميع تصنيفات البيئة والمسائل الاجتماعية والحوكمة، بحيث يمكن أن يغطي ترتيب جيد في مجال الأداء البيئي على سجل سيء في مجال حقوق الإنسان. وبالإضافة إلى ذلك، لاحظ المتكلمون أن النهُج البيئية والاجتماعية ونهُج الحوكمة تميل إلى عدم النظر في المشاكل المتداخلة. وشدد المتكلمون على ضرورة اعتماد منظور كلي في الأنشطة الاستثمارية، لأن حقوق الإنسان تتداخل مع النُهج البيئية والاجتماعية ونهُج الحوكمة. وعرض ممثلو مالكي الأصول ومديروها الممارسات المتبعة لضمان احترام حقوق الإنسان في أنشطتهم الاستثمارية. فعلى سبيل المثال، استخدم أحد المستثمرين نفوذه لضمان توفير إحدى الشركات سبل انتصاف من آثار انهيار سد على حقوق الإنسان وسلط الضوء على أهمية العمل مع أصحاب المصلحة المتضررين. وأبرزت هذه التجربة المحددة أهمية عمل المستثمر مع مؤسسة الأعمال نفسها في عملية الانتصاف، بما في ذلك من خلال التصويت بالوكالة. وأشار المتكلمون إلى ضرورة أن يستخدم المستثمرون نفوذهم لضمان أن يكون لدى مؤسسات الأعمال التجارية التي يستثمرون فيها آليات تظلم فعالة وأن يكون لدى هذه المؤسسات فهم لقضايا حقوق الإنسان. وأظهرت تجربة أخرى ذكرها المشاركون أن المستثمرين أجروا تقييمات للمخاطر المتعلقة بحقوق الإنسان قبل الاستثمار وأنهم حددوا العناصر عالية المخاطر في حافظاتهم وسلاسل التوريد الخاصة بهم. ومع ذلك، أقر المتكلمون بالحاجة إلى زيادة إجراءات المستثمرين في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك من خلال عمل ذي صلة مع أصحاب المصلحة. بالإضافة إلى ذلك، لاحظ المتكلمون ضرورة أن يكفل المستثمرون وضع حقوق الإنسان في صميم عملية تقرير السياسات وأن ينشئوا آليات تظلم خاصة بهم على مستوى الاستثمار.

دال- نوع الجنس والتنوع

25- في جلسة مخصصة لنوع الجنس والتنوع وكيفية اعتماد منظور متعدد الجوانب في مجال الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، اتفق المتكلمون على وجوب دمج الهويات المتقاطعة للسكان المهمشين تاريخياً عند اتخاذ القرارات، وعلى أن هذا المنظور المتعدد الجوانب يجب أن يشمل وجهات نظر مجموعة من الفئات بينها السود والشعوب الأصلية وذوي الإعاقة ومجتمع الميم الموسع والأشخاص غير الثنائيين جنسياً. ودعا أحد المتكلمين إلى إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة وذكر أنه على الرغم من أن التحديات تشمل مدى بروز وتعقيد مختلف أنواع الإعاقة، فإن وجود ثقافة أكثر شمولاً في مكان العمل يمكن أن يساعد في التغلب على هذه الصعوبات. وشدد متكلم آخر على أن الأشخاص المتحولين جنسياً وغير الثنائيين جنسياً كثيراً ما يجرَّمون، وسلط الضوء على الحاجة إلى اعتماد قوانين لمكافحة التمييز وتنفيذها تنفيذاً فعالاً. ورأى المتكلمون أيضاً أن إشراك أفراد مجتمع الميم الموسع يمثل قضية تجارية واقتصادية على حد سواء، وتساءلوا عما إذا كان ينبغي للمجتمع الدولي أن يسعى إلى إيجاد طرق لإدانة الشركات العاملة في بلدان لا تدعم حقوق مجتمع الميم الموسع. وذكر أحد المتكلمين أيضاً أن العديد من مؤسسات الأعمال التجارية تعمل في أقاليم السكان الأصليين وأنها متواطئة في العنف المرتكب ضد نساء وفتيات

السكان الأصليين، مشيراً إلى الصلة بين العنف ضد النساء والفتيات، والصناعات الاستخراجية، وتغير المناخ. وأشار المتكلمون إلى ضرورة أن تحرص الدول على تنفيذ خطط عمل وطنية تراعي الاعتبارات الجنسانية عن طريق تشاور مجدٍ مع جميع أصحاب المصلحة.

هاء- التصدي للعنصرية

26- في جلسة مكرسة لمواجهة العنصرية بغية حفز برنامج الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، تناول المتكلمون عدم وجود سبل انتصاف فعالة للتصدي للتمييز المنهجي والمؤسسي في سياق الأعمال التجارية وحقوق الإنسان. وحدد أحد المتكلمين ثلاثة مصادر للضرر: الضرر المباشر المرتبط بمؤسسات الأعمال التجارية، والضرر غير المباشر الناجم عن أنشطة هذه المؤسسات، والضرر الناجم عن فشل التدابير الوقائية. ولاحظ المتكلمون أن سبل الانتصاف الحالية تركز في المقام الأول على الأضرار الفردية ولا تراعي الاحتياجات المحددة للجماعات العرقية، كما أنها لا توفر سبل انتصاف منهجية. علاوة على ذلك، تفتقر بعض المجتمعات المتأثرة بالعنصرية إلى المعونة والمساعدة القانونيتين، وقد يكون تقديم شكاوى جماعية صعباً أو مستحيلاً في ظل بعض النظم القانونية. وأشار أحد المشاركين إلى أن التحيزات، الواعية وغير الواعية، قد تؤثر على المؤسسات المكلفة بحماية الناس من العنصرية، وأبرز الحاجة إلى الاعتراف بهذه الاتجاهات وإرساء سبل انتصاف فعالة. وجادل المتكلمون بضرورة تطبيق منظور العدالة العرقية على قضايا الأعمال التجارية وحقوق الإنسان ودعوا إلى اتباع نهج متعدد الجوانب من شأنه أن يعالج الاختلال في موازين القوى الذي يؤدي إلى التهميش، مع التركيز على التجارب التي عاشها الضحايا. ولضمان إدماج العمل المناهض للعنصرية في برنامج الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، شدد المتكلمون على أهمية توفير المعرفة والتعليم والتمويل للمجتمعات المهمشة. فعلى سبيل المثال، سلط أحد المتكلمين الضوء على مشروع في البرازيل يوفر للمقاولات من السود تدريباً في مجال ريادة الأعمال والقابلية للتوظيف ورقمنة الأعمال التجارية. ووجه متكلم آخر الانتباه إلى الجهود التشريعية المبذولة في جنوب أفريقيا للتصدي للعنصرية، لا سيما في مكان العمل، ولاحظ أن محاكم المساواة في البلد تنظر في القضايا المتعلقة بالتمييز الظالم أو خطاب الكراهية أو التحرش. وبوجه عام، شدد المشاركون على الحاجة إلى سبل انتصاف فعالة تعترف بالتجارب المتنوعة لضحايا العنصرية وتعترف بدور الأعمال التجارية وحقوق الإنسان في التصدي للتمييز المنهجي.

واو- مؤسسات التمويل الإنمائي

27- في جلسة تناولت الاتجاهات الجديدة والناشئة في تمويل التنمية بهدف إثراء التقرير المقبل للفريق العامل بشأن مؤسسات تمويل التنمية، لاحظ المتكلمون أن التحديات في هذا المجال تشمل انعدام إمكانية الوصول إلى سبل الانتصاف، وضرورة النظر في مسائل سلاسل التوريد وتوفير الموارد عند وضع الضمانات، وفي حاجة البلدان النامية إلى مزيد من المساعدات المالية. وشملت الممارسات الجيدة التي ظهرت تزايد عدد مؤسسات تمويل التنمية التي التزمت بالضمانات، واستخدام أدوات إدارة المخاطر المرتبطة بالمبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان، والتزامات محددة في مجال حقوق الإنسان. وأشار أحد المتكلمين إلى أن تحليل الثغرات في مؤسسات تمويل التنمية يمكن أن يوفر معلومات حيوية. وأشار متكلم آخر إلى المستوى العالي من الاستثمار المطلوب لتحقيق أهداف التنمية المستدامة (حوالي 6,3 تريليون دولار سنوياً) وكيفية زيادة هذا الاستثمار (إلى حوالي 7 تريليونات دولار سنوياً) ليتماشى مع اتفاق باريس بشأن تغير المناخ. وسلط المتكلم الضوء على عمل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي منذ عام 2015 على السلوك المسؤول في القطاع المالي، بهدف ترجمة التوصيات

الواردة في المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المتعلقة بالمؤسسات المتعددة الجنسيات لاستخدامها من قبل العاملين في قطاع الخدمات المالية. وناقش المتكلمون أيضاً الكيفية التي توفر بها الضمانات التوجيه لمؤسسات تمويل التنمية وللعملاء على حد سواء، وأشاروا إلى أهمية أن تكون تلك الضمانات ملزمة تعاقدياً للعملاء.

زاي- الصناعة الاستخراجية وصناعة الطاقة

28- في جلسة خُصصت للاستفادة من نهج حقوق الإنسان في الصناعات الاستخراجية والطاقة، أشار المتكلمون إلى أن أزمة المناخ تؤثر على المجتمعات المحلية. وشدد المشاركون على أن النزاعات التي تشارك فيها شركات التعدين آخذة في الازدياد، وأن الشعوب الأصلية لا تحظى بحماية كافية، وأن العديد من الدول التي تَجري فيها عمليات استخراجية لم تأخذ بعد بالمبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان على نحو تام. وأشار المتكلمون إلى ضرورة تعزيز تعاون أصحاب المصلحة مع المجتمعات المحلية في سياق الأنشطة التجارية وإلى بطء التحول في مجال الطاقة. ولاحظوا أيضاً عدم وجود تدابير وقائية ضد الآثار السلبية للأعمال التجارية على حقوق الإنسان مشيرين إلى وجوب تعزيز المساءلة عن الآثار التي تخلفها الأعمال التجارية. ولاحظ المتكلمون أيضاً أن ثمة افتقاراً إلى الشفافية في قطاع الصناعات الاستخراجية وأن مشاركة المجتمع المدني لم تدمج بعد إدماجاً كاملاً في أنشطة الأعمال التجارية. وذكر المتكلمون أن قطاع الأعمال لم يجر بعد مناقشات هادفة مع المجتمعات المحلية مشيرين إلى وجوب تعزيز الجهود الرامية إلى إرساء التعليم الرقمي. وذكر المتكلمون أنهم شهدوا زيادة في الطلب على المعادن وأن هذا الطلب أسهم في زيادة الصراعات الاجتماعية في الأقاليم التي توجد فيها المشاريع. وشدد المتكلمون على ضرورة أن يجري قطاع الأعمال مشاورات منتظمة مع مجتمعات الشعوب الأصلية استناداً إلى مبادئ الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة. وأشاروا أيضاً إلى ضرورة مراعاة مبادئ الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة في السياسات الداخلية ولدى بذل مؤسسات الأعمال التجارية العناية الواجبة بحقوق الإنسان. وأشار المتكلمون إلى بطء عملية إدراج مبادئ الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة في عمل مؤسسات الأعمال التجارية في أمريكا اللاتينية وإلى استمرار اعتماد مصفوفة الطاقة على الوقود الأحفوري. وشدد المشاركون أيضاً على أهمية إشراك الشعوب الأصلية في عملية صنع القرارات فيما يتعلق بالقوانين واللوائح.

حاء- قطاع التكنولوجيا

29- في جلسة خصصت لسبل فرض سلوك تجاري مسؤول في قطاع التكنولوجيا في ظل النمو السريع لهذا القطاع، الذي ظل إلى حد كبير غير مقيد ودون أي شكل من أشكال التنظيم، ناقش المتكلمون المبادرات التنظيمية والسياساتية على الصعيدين الوطني والمتعدد الأطراف فيما يتعلق بتطوير التكنولوجيات الرقمية واستخدامها، وكيفية استرشاد هذه الجهود بالمبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان والاتساق معها. وعلى الصعيد الإقليمي، عرض أحد المتكلمين تجربة وضع قانون الخدمات الرقمية في الاتحاد الأوروبي، الذي يهدف أساساً إلى: إنشاء فضاء رقمي آمن تُحمى فيه الحقوق الأساسية لجميع مستعملي الخدمات الرقمية وتهيئة فرص متكافئة لتعزيز نمو الابتكار والقدرة التنافسية في الأسواق الأوروبية والعالمية. وقدم متكلم آخر لمحة عامة عما يلي: العمليات الجارية لتطوير التنظيم في مجال الذكاء الاصطناعي والتحديات الخاصة التي تفرضها التكنولوجيات على الجهات التنظيمية، بما في ذلك اشتراط ألا تحد السياسات من الابتكار؛ وعدم اليقين فيما يتعلق بمخاطر التكنولوجيا الجديدة؛ وصعوبة أن يكون التنظيم مناسباً في توقيته بعد استيعاب المجتمع للتكنولوجيا؛

وامتلاك الخبرة اللازمة في التكنولوجيا التي يجري تنظيمها. ولاحظ المتكلم أن هذه التحديات أسهمت في تحقيق اللامركزية في التنظيم بمعزل عن المؤسسات الحكومية ولصالح مؤسسات الأعمال التجارية. وركز متكلم آخر مداخلته على أداة يطورها حالياً مشروع الأعمال التجارية وحقوق الإنسان في مجال التكنولوجيا (B-Tech)، هي بوصلة المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان، التي توضع كي يسترشد بها مقررو السياسات عند تنظيم التكنولوجيا وكي توجههم نحو خيارات سياساتية وذات صلة بالتصاميم تكون متماشية مع المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان[9]. وأكد أحد ممثلي قطاع الأعمال أن اللوائح يمكن أن تكون مفيدة في توفير اليقين القانوني وفي وضع مبادئ توجيهية واضحة للتوقعات المتعلقة بالأعمال التجارية. وأبرز المتكلم أيضاً الحاجة إلى مواءمة الصكوك التشريعية ولاحظ أن المبادئ التوجيهية تنطوي على نهج مبدئي يمكن تطبيقه بغض النظر عن السوق أو السياق المحلي الذي تعمل فيه مؤسسات الأعمال التجارية. وأشار متكلم آخر إلى ضرورة مواءمة لوائح التكنولوجيا مع المبادئ التوجيهية لضمان اتساق السياسات. وعلق أحد المتكلمين قائلاً إن تنظيم التكنولوجيا يجب أن يكون أيضاً مواكباً للمستقبل، نظراً للطبيعة المتطورة للصناعة، كما يجب أن يظل واضحاً ودقيقاً ويمكن التنبؤ به. وأشار متكلم آخر إلى ضرورة أن يتضمن تنظيم صناعة التكنولوجيا، بالإضافة إلى قائمة بالأفعال المحظورة وعواقب عدم الامتثال، شروطاً صارمة تتعلق بحقوق الإنسان والعناية البيئية الواجبة على طول سلسلة القيمة بكاملها. وأشار المتكلم إلى أن هذا الأمر أساسي بشكل خاص بالنسبة لآثار هذه الصناعة على حقوق الإنسان في المراحل النهائية وفي الاستخدام النهائي، وأن العناية الواجبة بحقوق الإنسان يجب أن تُبنى على مشاركة كافية من أصحاب المصلحة في جميع مراحل عملية تطوير المنتجات والخدمات الرقمية ونشرها واستخدامها النهائي، بما في ذلك العمل مع المدافعين عن حقوق الإنسان وخبراء الحقوق الرقمية والمجتمعات المحلية المتضررة والمجموعات التي تعيش أوضاعاً هشة.

طاء - إمكانية الوصول إلى سبل الانتصاف

30- في جلسة خصصت للحدود الجديدة في إمكانية الوصول إلى سبل الانتصاف، ناقش المشاركون الذين يمثلون مؤسسات الأعمال التجارية والمجتمع المدني والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان سبل الوصول إلى سبل الانتصاف القضائية والمؤسسية وغيرها من سبل الانتصاف. وأشار أحد المتكلمين إلى أن التسويات بعد إجراء قضائي يمكن أن تكون لها أحياناً آثار سلبية، وأن الأعمال التجارية كثيراً ما تنظر إلى سبل الانتصاف على أنها شكل من أشكال الإحسان بدلاً من الاعتراف بمسؤوليتها تجاه أصحاب الحقوق. وسلط متكلم آخر الضوء على الصعوبة التي تواجهها المجتمعات المحلية عندما تَعد الأعمالُ التجارية بالتعويض لكنها لا تفي بوعودها. وأشار أحد المتكلمين إلى أهمية آليات التظلم الدائمة ورأى ضرورة أن تنشئ مؤسسات الأعمال التجارية آليات داخلية لإتاحة الوصول إلى سبل الانتصاف. وسلط المتكلمون الضوء أيضاً على أهمية مراعاة وجهات نظر أصحاب الحقوق لدى تصميم آليات الانتصاف. وشدد المتكلمون على أن إتاحة الحوار بين قطاع الأعمال والمجتمعات المحلية أمر ضروري للوصول إلى سبل الانتصاف، لأن التعاون والشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين أمران أساسيان لإحداث تغيير. وسلط متكلمون آخرون الضوء على ضرورة وصول المجتمعات المحلية إلى الموارد، بما في ذلك المشورة القانونية والتقنية والموارد المالية، كي تتمكن من الوصول إلى سبل الانتصاف والتعويض. وشدد المتكلمون

(9) انظر https://www.ohchr.org/sites/default/files/documents/issues/business/b-tech/2022-12-19/Summary-Note-B-Tech%20Annual-Forum.pdf.

على الدور الرئيسي لمنظمات المجتمع المدني في مساعدة المجتمعات المحلية على الوصول إلى هذه الموارد وإلى سبل الانتصاف.

31- وفي جلسة حول أهمية وجهات نظر أصحاب الحقوق في تصميم آليات الانتصاف، تناول المتكلمون برنامج الغذاء العادل ونموذج المسؤولية الاجتماعية الذي يقوده العمال والذي ساهم البرنامج في إنتاجه، والذي مكن العمال من الاضطلاع بدور رئيسي في رصد انتهاكات حقوقهم ومعالجة هذه الانتهاكات. وأنشأ برنامجَ الغذاء العادل عمالُ المزارع في إيموكالي، فلوريدا، بهدف تغيير ديناميات القوة داخل الصناعة الزراعية من خلال اتفاقيات ملزمة مع المشترين تنص على تعليق المشتريات من المزارعين عندما يُكشف عن انتهاكات معينة. واعتمد البرنامج على تثقيف العمال بشأن حقوقهم وعلى آلية قوية ومستقلة قادرة على تلقي الشكاوى ومعالجتها في جميع الأوقات وإجراء عمليات تدقيق متعمقة. وأشار المتكلمون إلى فعالية النموذج وفوائده للأعمال التجارية مقارنة بمخططات التدقيق التقليدية، بما في ذلك كيفية تقديمه للمساعدة على ضمان حماية حقوق الإنسان في سلاسل التوريد. وناقش المتكلمون أيضاً توسيع نموذج المسؤولية الاجتماعية الذي يقوده العمال ليشمل سياقات صناعية وقطرية مختلفة.

ياء- احترام الكوكب

32- في الجلسة المتعلقة بالعمل المناخي وحماية البيئة، شدد المتكلمون على أن الافتقار إلى الشفافية واستبعاد أصحاب الحقوق من عمليات صنع القرار يشكلان عقبتين رئيسيتين في معالجة أزمة المناخ. وأشاروا إلى أن نقص المعلومات والشفافية أدى إلى تمويه أخضر من قبل مؤسسات الأعمال. وأشار المتكلمون أيضاً إلى أن الحوار الاجتماعي غالباً ما يركز على قضايا معينة ولا يسهم في إحراز تقدم في العمل المناخي. وأشار أحد المتكلمين إلى أن المدافعين عن حقوق الإنسان البيئية يواجهون تحديات بينها محاولات إسكاتهم أو تخويفهم من قوات الأمن للحد من نشاطهم، مضيفاً أن الشعوب الأصلية تواجه صعوبات في التعامل مع مؤسسات الأعمال. وللتغلب على هذه التحديات، قدم المتكلمون عدداً من التوصيات. فأشاروا إلى ضرورة إشراك الشباب والشعوب الأصلية في عملية التخطيط لأي عملية تجارية جديدة. وشدد المتكلمون على وجوب أن تنظر شركات الأعمال في أثر أنشطتها على الشعوب الأصلية وعلى ضرورة أن تشارك الدول مع هذه الشركات في عمليات صنع القرار. وأشار المتكلمون أيضاً إلى ضرورة أن تنشئ الدول منبراً للحوار الاجتماعي لمعالجة قضايا حقوق الإنسان والبيئة، وأن تتفاوض على الأطر التنظيمية، وأن تتصدى للأزمات العالمية. وأوصى أحد المتكلمين بمتابعة التقاضي الدولي بشأن المناخ والعمل مع وسائط الإعلام لسرد القصص المهمة. وشدد متكلم آخر أيضاً على ضرورة تنفيذ برامج بناء القدرات الرامية إلى زيادة المعارف اللازمة للتقاضي الفعال بشأن المناخ، وعلى ضرورة مناقشة خطة واضحة وموجزة بشأن سوق أرصدة الكربون، بمشاركة المجتمعات المحلية.

كاف- معلومات مستكملة عن عملية وضع صك ملزم قانوناً بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان

33- فيما يتعلق بالصك الملزم قانوناً بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان الذي تعده الأمم المتحدة، تناول عدد من المتكلمين العناصر الرئيسية التي ينبغي إدراجها في الصك المقبل الملزم قانوناً لتعزيز وتيسير احترام حقوق الإنسان وحمايتها في سياق الأنشطة التجارية. وتناول المشاركون أيضاً كيفية إسهام الدول وأصحاب المصلحة الآخرين إسهاماً بنَّاءً في بناء توافق في الآراء حول مشروع الصك الملزم

قانوناً. وللقيام بذلك، علق المشـــاركون على المشـــروع المنقح الثالث[10] وعلى المقترحات المتعلقة بمواد مختارة من الصك الملزم قانوناً التي قدمها الرئيس المقترح للفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بالشـركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسـسـات الأعمال فيما يتعلق بحقوق الإنسـان[11]. وانخرط المشاركون أيضاً في عملية تقييم وتقاسم دروس بشأن الكيفية التي يمكن بها للتدابير الملزمة وغير الملزمة أن تكمّل وتعزز بعضـها بعضـاً في ضـوء استنتاجات الدورة الثامنة للفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية وتوصيات رئيسه – مقرره، فضلاً عن أحدث التطورات القانونية والاتجاهات والممارسات الجيدة في منع انتهاكات حقوق الإنسان المتصلة بالأعمال التجارية والتصدي لها. فعلى سبيل المثال، لاحظ عدة متكلمين أن الجمع بين التدابير الإلزامية والطوعية ضـــروري لتحقيق حماية حقوق الإنســـان في ســـياق الأنشـــطة التجارية، تمشـــياً مع "مزيج ذكي" من التدابير المطلوبة بموجب المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان.

34- وأشـار أحد المتكلمين إلى أن العملية قد أحرزت تقدماً مهماً منذ المسـودة الأولية للصـك الملزم قانوناً التي وُضـعت عام 2018، بمسـتوى تقني أثبت إمكانية إيجاد حلول قانونية إلزامية لتجنب انتهاكات حقوق الإنسان المتعلقة بالأعمال التجارية وضمان وصول الضحايا إلى العدالة وسبل الانتصاف الفعال. وجرت مناقشات حول ضرورة مشاركة الاتحاد الأوروبي ككيان في جلسات التفاوض بشأن المعاهدة في سياق التوجيه المقبل المتعلق بالعناية الواجبة لتحقيق الاستدامة على مستوى الشركات وغيره من مشاريع تشـــريعات الاتحاد الأوروبي، لكن ذلك لا ينبغي أن يمنع الدول الأعضـــاء في الاتحاد الأوروبي من المشاركة بصورة فردية. وشدد بعض المتكلمين على ضرورة أن يغطي الصك الملزم قانوناً أوسع نطاق ممكن، وأن يشمل جميع الأنشطة التجارية. ولاحظ متكلم آخر أن معالجة اختلال توازن القوى بين الضحايا والمنشآت التجارية في الإجراءات القانونية مسألة رئيسية ينبغي معالجتها في الصك الملزم قانوناً، بما في ذلك ما يتعلق بعبء الإثبات. وناقش المتحدثون أيضاً الفرص المتاحة لتحسين مواءمة الصك الملزم قانوناً مع المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسـان وتكميله لها، ولتحقيق الاتسـاق في بذل العناية الواجبة بجميع حقوق الإنسـان وبالبيئة. وشـدد أحد المتكلمين على أهمية تركيز المشـروع الحالي على النسـاء والفتيات، والأطفال، والشـعوب الأصـلية، والأشـخاص ذوي الإعاقة، والمنحدرين من أصـل أفريقي، وكبار السـن، والمهاجرين، واللاجئين، والمدافعين عن حقوق الإنسـان. وأبرز ذلك المتكلم أيضـاً أهمية أن يشمل نطاق الصك جميع القطاعات، بما في ذلك المؤسسات المالية وصناديق الاستثمار، فضلاً عن قطاع التكنولوجيا. ولاحظ متكلم آخر الحاجة إلى إشـــراك خبراء في القانون الدولي الخاص في المفاوضـــات. وأخيراً، وُجهت دعوة إلى مشـــاركة أوســـع وأكثر إيجابية من جميع البلدان، بما في ذلك في شمال الكرة الأرضية.

لام- العناية الواجبة الإلزامية بحقوق الإنسان: وجهات نظر بلدان الجنوب

35- خُصـصـت إحدى الجلسـات لتعزيز العناية الواجبة الإلزامية بحقوق الإنسـان مع التركيز على وجهات نظر بلدان الجنوب، وشملت تبادلاً للخبرات في مجال العناية الواجبة الإلزامية بحقوق الإنسان بين ممثلين من أفريقيا وآســـيا وأمريكا اللاتينية. وناقش المتكلمون الفرص التي تتيحها خطط العمل الوطنية للعناية الواجبة الإلزامية بحقوق الإنســـان. وفي كينيا، حددت خطة العمل الوطنية أولوية البلد المتمثلة في معالجة الثغرات المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان وفي إذكاء وعي أصحاب المصلحة الرئيسيين وبناء قدراتهم. ولاحظ أحد المتكلمين أن هذه العناصـر حاسـمة بالنسـبة لأي مبادرات بشـأن بذل العناية

(10) https://www.ohchr.org/sites/default/files/LBI3rdDRAFT.pdf.

(11) A/HRC/WG.16/8/CRP.1.

الواجبة الإلزامية بحقوق الإنسان. وأشار متكلم آخر إلى أن الكونغرس في البرازيل يناقش مشروع قانون بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، يتضمن أحكاماً بشأن العناية الواجبة بحقوق الإنسان. ولاحظ المتكلم أن مشروع القانون يعالج عدداً من المسائل البارزة بينها الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة؛ ودفع تعويضات شاملة تستند إلى السوابق القضائية لمحكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان؛ والاختصاص الرقابي للنقابات العمالية؛ وإنشاء صندوق للتعويضات. وفي تايلند، قد تمهد مبادرات مختلفة الطريق لبذل العناية الواجبة الإلزامية بحقوق الإنسان، بما في ذلك خطة العمل الوطنية، وقانون الكشف عن البيانات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية غير المالية، ومختلف برامج بناء القدرات في مجال الأعمال التجارية، ووضع دراسة عن العناية الواجبة الإلزامية بحقوق الإنسان. وشدد أصحاب الحقوق على أن مبادرات العناية الواجبة الإلزامية بحقوق الإنسان لا ينبغي أن تفضي إلى مجرد "الاستيفاء الشكلي" من جانب مؤسسات الأعمال التجارية. ولاحظ المتكلمون ضرورة ذكر حقوق الشعوب الأصلية صراحة في هذه المبادرات، حتى تشارك في عملية صنع القرار وكي لا ينظر إليها كضحايا فقط. ووفقاً لبعض المتكلمين، فإن بذل العناية الواجبة الإلزامية بحقوق الإنسان يمثل فرصة لعكس تفاقم انتهاكات حقوق الإنسان وتعزيز مساهمة الشعوب الأصلية في حماية الكوكب. وأثار المتكلمون مسألة أخرى مفادها أن العديد من المعايير غير إلزامية إلا للشركات المسجلة في البورصة أو تأخذ بها الشركات المتعددة الجنسيات، لكن غالبية مؤسسات الأعمال التجارية هي مؤسسات صغيرة ومتوسطة. وأشار متكلمون إلى ضرورة أن تعالج هذه المسألة أنظمة العناية الواجبة بحقوق الإنسان. وأوضح أحد المتكلمين أيضاً كيفية تأثير لوائح العناية الواجبة الإلزامية في الاتحاد الأوروبي على بلدان الجنوب. فعلى سبيل المثال، من المرجح أن يؤثر التوجيه المقبل المتعلق بالعناية الواجبة لتحقيق الاستدامة على مستوى الشركات على بلدان ثالثة، بما في ذلك من خلال سلسلة التوريد الخاصة بشركات الاتحاد الأوروبي أو الالتزامات الجديدة لشركات الأعمال التجارية المصدرة إلى الاتحاد الأوروبي.

ميم- حالات النزاع

36- في جلسة خُصصت للنهوض بالإجراءات التجارية المتعلقة بحقوق الإنسان في حالات النزاع، لاحظ المتكلمون أن ثمة حاجة إلى بذل أقصى قدر من العناية الواجبة بحقوق الإنسان لمنع انتهاكات حقوق الإنسان المتصلة بالأعمال التجارية في حالات النزاع وما بعد النزاع والتصدي لها. وشدد أحد المتكلمين على أهمية سلامة الموظفين في حالات النزاع وعلى المسؤولية الإضافية للشركات المتمثلة في توفير السلع والخدمات الأساسية. وأشار متكلم آخر إلى أن الأنشطة التجارية ما فتئت تؤثر تأثيراً شديداً على المجتمعات المهمشة في أفريقيا لأنها تؤدي إلى استغلالها وإهمالها. وذكر المتكلم نفسه أن وسائل التواصل الاجتماعي أصبحت مصدراً للاستقطاب، وفي بعض الحالات، للعنف، وأنه من الصعب بناء السلام في المناطق المتأثرة بالصراعات مع استمرار تفاقم خطاب الكراهية وأعمال التخريب والأخبار الزائفة. وناقش ممثلو مؤسسات الأعمال التجارية استراتيجيات مختلفة لإنهاء الأنشطة التجارية ذات الصلة بحالات الصراع، مع التركيز على اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان وحماية الموظفين. وأشار المتكلمون إلى أهمية تعزيز العناية الواجبة بحقوق الإنسان أثناء حالات النزاع، وقدم أحد المتكلمين وصفاً لقائمة مرجعية معززة يمكن لمؤسسات الأعمال استخدامها لدى بذل العناية الواجبة بحقوق الإنسان، وهي قائمة ينبغي أن تشمل فهماً لعلامات الإنذار المبكر للنزاعات وتفاصيل عن الوقت المناسب للشروع في أعمال تجارية في المناطق المتأثرة بالنزاع وكيفية وشكل القيام بذلك. وتكلم المشاركون عن إيجاد شكل موحد للعناية الواجبة بحقوق الإنسان وتحديد مسؤوليات الدول ومؤسسات الأعمال التجارية والأمم المتحدة. وأشار أحد المتكلمين إلى مدى أهمية استمرار احترام مؤسسات الأعمال التجارية لمدونة قواعد السلوك وللقيم والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، وأهمية إبقاء قنوات الاتصال مفتوحة في المناطق المتأثرة بالنزاع.

نون- إجراءات الدول

37- في جلسة خصصت لإجراءات الدول بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، أشار المتكلمون إلى أهمية المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان في تحديد دور الدول ومؤسسات الأعمال التجارية. وأشار أحد المتكلمين إلى أن الإرادة السياسية ونقل المعارف عاملان هامان في تعزيز برنامج الأعمال التجارية وحقوق الإنسان. وفيما يتعلق بتطوير المعارف وبناء القدرات، ناقش المتكلمون أهمية تدريب الجهاز القضائي على حماية حقوق الإنسان وتقديم التوجيه لمؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة عند وضع لوائح العناية الواجبة بحقوق الإنسان. وأشار المتكلمون إلى أهمية الزيارات القطرية التي يقوم بها الفريق العامل بالنسبة إلى الدول، لأن الزيارات تساعد في تحديد الثغرات والتحديات والفرص السياساتية لضمان احترام مؤسسات الأعمال لحقوق الإنسان وتنفيذ المبادئ التوجيهية. وأشار أحد المتكلمين على وجه الخصوص إلى أهمية التوازن الإقليمي في الزيارات القطرية وشجع الفريق العامل على القيام بزيارة قطرية أولى إلى دولة عربية. وعرض المتكلمون أيضاً تطورات خاصة ببلدانهم، فذكر متكلم أن جمهورية كوريا نفذت سياسات تتعلق بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان استناداً إلى توصيات من مؤسستها الوطنية لحقوق الإنسان، وأن نقابات المحامين أصبحت على دراية تامة بالنُهج البيئية والاجتماعية والإدارية، التي أشار المتكلم إلى أنها نقطة انطلاق نحو التغيير. وسلط متكلم آخر الضوء على مثال لفرقة عمل لأصحاب مصلحة متعددين معنية بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان تتألف من 20 وزارة حكومية ومنظمات مجتمع مدني وأكاديميين ورابطات لمؤسسات أعمال.

سين- السياسات المسؤولة والتطورات التنظيمية لمنع هيمنة الشركات

38- في جلسة خُصصت لمنع هيمنة الشركات وللمشاركة المسؤولة في مجال السياسات والتنظيم، تركزت المناقشات حول كيفية إشراك الشركات سياسياً بطريقة تتماشى مع المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان، وما الذي سيحدث في حال عدم مشاركة مؤسسات الأعمال. وافتتح رئيس الفريق العامل المناقشة وسلط الضوء على تقرير الفريق العامل عن موضوع "نفوذ الشركات في المجالين السياسي والتنظيمي: ضمان ممارسة الأعمال التجارية وفقاً للمبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان"[(12)]. وأشار الرئيس إلى أن هيمنة الشركات، التي تُفهم على أنها تواطؤ السياسيين مع مؤسسات الأعمال التجارية، يمكن أن تؤدي، إذا لم تعالج بشكل صحيح، إلى انتهاكات لحقوق الإنسان. وذكر أحد المشاركين في حلقة النقاش أن مؤسسات الأعمال التجارية كثيراً ما تشعر أن من حقها التدخل في العمليات السياسية، وأشار إلى أن المشاورات المجتمعية "الزائفة" التي تمثل ظاهرة في جميع بلدان الجنوب هي إحدى طرق التدخل. وتناول المتكلمون كيفية استخدام مؤسسات الأعمال نفوذها لإبطاء أو وقف الإجراءات القضائية التي تشرع فيها المجتمعات المحلية للوصول إلى سبل الانتصاف والعدالة، بل إنها تستخدم هذا النفوذ للتشجيع على مقاضاة المدافعين عن حقوق الإنسان. وبهذا المعنى، شدد أحد المتكلمين على أهمية سيادة القانون واستقلال القضاء. ولاحظ متكلم آخر أهمية حرية المعلومات، والوصول إلى الوثائق، والشفافية، والحق في الديمقراطية التمثيلية الخاضعة للمساءلة لضمان المشاركة المسؤولة للشركات. وسلط المتكلم نفسه الضوء على استخدام الاتفاقات التجارية وتقييمات الأثر على حقوق الإنسان في الاتحاد الأوروبي لضمان ألا يؤدي نفوذ الشركات إلى انتهاكات لحقوق الإنسان، وأشار إلى الدور الذي يمكن أن يؤديه الكشف عن تضارب المصالح في منع هيمنة الشركات. وأشار أحد ممثلي قطاع الأعمال التجارية إلى أهمية إشراك قطاع الأعمال سياسياً للمساعدة في إحداث تغيير إيجابي، لا سيما في

(12) A/77/201.

التصدي للتهديدات العالمية مثل تغير المناخ. وأشار متكلم آخر إلى أن مشاركة الشركات ينبغي أن تكون متماشية مع المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان مشدداً على ضرورة ضمان حقوق الإنسان في هذه المشاركة. وأشار المتكلم نفسه أيضاً إلى ضرورة أن تبذل الدول المزيد من الجهود لاجتثاث الفساد، وتوفير اليقين القانوني، وأن تعمل مع قطاع الأعمال على سد الثغرات التنظيمية.

عين- خريطة الطريق للعقد القادم: تقييم

39- في المنتدى العاشر عام 2021، قُدمت خريطة الطريق، مع توصياتها بشأن كيفية توسيع نطاق تنفيذ المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان. وفي المنتدى الحادي عشر، سعى المشاركون، في جلسة مكرسة لتقييم خريطة الطريق للعقد المقبل، إلى تقييم التقدم المحرز وأوجه التقدم والتحديات في معالجة مجالات العمل المحددة فيها. وشدد المتكلمون على أن أصوات السكان الأصليين والمدافعين عن حقوق الإنسان لم تُدمج بما فيه الكفاية في السياسات التجارية والعامة، وأن الافتقار إلى اتساق السياسات لا يزال يشكل تحدياً أساسياً أمام الحماية الفعالة للمدافعين عن حقوق الإنسان. وشدد أحد المتكلمين على مدى أهمية الاستماع إلى أصوات الشعوب الأصلية في مناقشات المنتديات السنوية والإقليمية. وأشار متكلم آخر إلى الكيفية التي أدت بها الاستقصاءات الأساسية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وأفريقيا إلى إطلاق دعوة إلى العمل، بما في ذلك إلى وضع خطط عمل وطنية في عدة بلدان. وناقش المتكلمون أيضاً قيمة خطط العمل الوطنية والتقدم المحرز في سياقات مختلفة. وأشار أحد المتكلمين إلى أن اليابان صاغت خطة عملها الوطنية عام 2020 مع التركيز على اتساق السياسات وإشراك أصحاب المصلحة المتعددين. وأنشأت اليابان مؤخراً فريقاً عاملاً لتقييم كيفية احترام حقوق الإنسان في المشتريات العامة وكيفية بذل الأعمال التجارية العناية الواجبة بحقوق الإنسان في سلاسل التوريد الخاصة بها. ولاحظ المتكلمون أن خطط العمل الوطنية كثيراً ما تركز على بذل العناية الواجبة بحقوق الإنسان طواعية، لكن لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به كي تدمج مؤسسات الأعمال العناصر الأساسية للعناية الواجبة بحقوق الإنسان إدماجاً كافياً في عملياتها. وأشار متكلمون آخرون إلى أن بعض مؤسسات الأعمال تقر بمسؤوليتها عن إدماج المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان وأنها تعمل على أساسها. وذكر أحد المتكلمين أنه عند النظر في مزيج ذكي من التدابير، من المهم النظر في العواقب غير المقصودة المحتملة، مع إبقاء حقوق الإنسان في صلب الاهتمام. وشدد متكلم آخر على مسؤوليات المحامين فيما يتعلق بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان، وأشار إلى أنه مع بدء نفاذ التدابير الإلزامية، سيكون من الضروري تحسين الوعي بقضايا الأعمال التجارية وحقوق الإنسان بين المحامين. وأشار أحد المتكلمين إلى أن وضع معايير مرجعية يمكن أن يسهم في الأعمال التجارية وحقوق الإنسان عن طريق تقييم أداء الأعمال التجارية من حيث حقوق الإنسان في القطاعات الشديدة الخطورة، وأن المؤشرات الأخيرة أظهرت تقدماً إيجابياً ولكن بوتيرة بطيئة للغاية.

رابعاً- الاتجاهات الإقليمية والحوار بين أصحاب المصلحة

40- تضمن المنتدى جلسات خصصت لمناقشة الاتجاهات السائدة والتحديات القائمة في مناطق معينة[13].

(13) يركز هذا الفرع على التحديات والاتجاهات الإقليمية الرئيسية التي بينتها الدورات الخاصة بكل منطقة، لكن فروعاً أخرى من التقرير تتناول تطورات قطرية إضافية.

ألف- الدول الأفريقية

41- أشار المتكلمون في الجلسة الإقليمية الأفريقية إلى صعوبة إدارة سلاسل التوريد ومعرفة الوقت المناسب للتواصل مع الشركاء من مؤسسات الأعمال، في الكثير من الأحيان. وأشاروا أيضاً إلى أن مصالح المجتمعات المحلية لا تؤخذ في الاعتبار عندما يتعلق الأمر ببدء عمل تجاري، لكن ثمة وعياً متزايداً بالمبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان في أفريقيا. وفي أفريقيا، تولي الدول، ومؤسسات الأعمال، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والجهات الفاعلة في المجتمع المدني، والمؤسسات الأكاديمية، والأوساط القانونية ككل اهتماماً متزايداً لبرنامج الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، بما في ذلك الإجراءات الرامية إلى تعزيز السلوك التجاري المسؤول ومساءلة الشركات. ورغم أن أكثر من 50 بلداً في جميع أنحاء العالم اعتمدت خطط عمل وطنية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، فإن بلدين أفريقيين فقط (أوغندا وكينيا) شرعا في تنفيذ خطة عمل وطنية، لكن عدداً من البلدان الأفريقية الأخرى، مثل غانا وليبريا ونيجيريا، أشارت إلى تنفيذ خطط ترمي إلى وضع واعتماد خطة عمل وطنية. ولاحظ المتكلمون أن الصناعات الاستخراجية كثيراً ما تشكل أساس الاقتصاد في البلدان الأفريقية وأن مشاريع هذه الصناعات أضرت كثيراً بالمجتمعات المحلية وبحقوق الإنسان فيها.

باء- دول آسيا والمحيط الهادئ

42- في الجلسة المتعلقة بآسيا والمحيط الهادئ، لاحظ المتكلمون أن المدافعين عن حقوق الإنسان في المنطقة ما زالوا يتعرضون للتجريم والاعتداء بسبب عملهم المشروع في الدفاع عن حقوق الإنسان. وكان عدد الاعتداءات على المدافعين عن حقوق الإنسان في أمريكا اللاتينية وآسيا أعلى منه في أي منطقة أخرى من العالم. وفي عام 2021، تجاوزت منطقة آسيا والمحيط الهادئ منطقةَ أمريكا اللاتينية بهامش ضيق بلغ 147 هجوماً في عام واحد فقط. وعلاوة على ذلك، أشار المتكلمون إلى أن العمال والأشخاص الذين سعوا للدفاع عن حقوقهم كانوا في الغالب أشخاصاً معرضين للخطر، وبينهم على وجه الخصوص نساء وأفراد من مجتمع الميم الموسع واجهوا تهديداً أكثر حدة، بالنظر إلى أن التكافؤ الجنساني ما زال بعيد المنال. وبسبب تغير المناخ والقضايا البيئية، كان المدافعون عن حقوق الإنسان المتورطون في نزاعات على الأراضي من بين أكثر الفئات تضرراً، واستُهدفت المجتمعات المتضررة بشكل مباشر، مما تسبب في مزيد من التهميش للأشخاص المحرومين أصلاً.

جيم- دول أوروبا الشرقية

43- سلط المتكلمون في الجلسة الخاصة بأوروبا الوسطى والشرقية الضوء على القضايا الرئيسية في المنطقة، ومن بينها ضعف حماية حقوق العمال، وعدم دفع الشركات للأجور، والقيود المفروضة على حرية تكوين الجمعيات، والحاجة إلى تعزيز المساواة في المعاملة بين العمال والعاملات، وعدم التعاون بين أصحاب المصلحة المتعددين. وأشار المتكلمون إلى عدم اتساق بين السياسات الوطنية والإجراءات التي اتخذتها مؤسسات الأعمال لضمان احترام حقوق الموظفين، وهي حالة تفاقمت بسبب تجزؤ سلاسل عرض اليد العاملة. ولاحظ المتكلمون أنه في هذا السياق، لا توجد عقوبات كافية على أرباب العمل الذين ينتهكون الحقوق النقابية، وأن الدول كثيراً ما تتسامح مع عدم الامتثال لقوانين العمل. ودعا المتكلمون الشركات إلى الوفاء بالتزاماتها وحماية السلامة في أماكن العمل ومراعاة التكلفة الحقيقية لأجر الكفاف. ولاحظ المشاركون أن ثمة حاجة إلى تعزيز التعاون والتفاعل والحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين لمعالجة قضايا العمالة. وقالوا إن ذلك ينبغي أن يشمل تثقيف مديري مؤسسات الأعمال التجارية والمحامين بشأن كيفية حماية حقوق العمال وتعزيزها. وأشار أحد المتكلمين إلى أن التشريعات يمكن أن

توفر مزيداً من الرقابة على سلاسل التوريد. وشدد المتكلمون أيضاً على أن النقابات العمالية والمدافعين عن حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني يمكن أن يؤدوا دوراً هاماً في إعلاء أصوات العمال. وشدد المتكلمون على ضرورة أن تعمل الدول على تهيئة بيئات تتيح للعمال الانضمام إلى النقابة التي يختارونها، وعلى ضرورة أن تعزز الدول حقوق التمثيل الجماعي، لا أن تقمعها، وأن تفتح المجال لاتخاذ إجراءات جماعية بهدف منع المشكلات وتسويتها. ولاحظ المشاركون أيضاً ضرورة أن تفي الدول بحزم بالتزاماتها بالمعايير الدولية. ولاحظ أحد المتكلمين أن التشريعات يمكن أن توفر مزيداً من الرقابة على هذه المسائل عن طريق تنظيم العناية الواجبة بحقوق الإنسان، على سبيل المثال. واتفق المتكلمون على أن التصدي لهذه التحديات يتطلب تعاوناً بين قطاع الأعمال والدول والمجتمع المدني.

دال- دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

44- ناقش المشاركون في الجلسة الخاصة بأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي العقبات التي تعيق الوصول الفعلي إلى سبل الانتصاف في المنطقة وفرص الوصول إليها. وأشار المتكلمون إلى بعض التطورات المثيرة للاهتمام في الأحكام المحلية وفي السوابق القضائية لمحكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان من حيث إدماج المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان، والاعتراف بمسؤولية قطاع الأعمال عن احترام حقوق الإنسان، وواجب الدولة في الحماية من انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك من خلال بذل العناية الواجبة الإلزامية. ولاحظ المتكلمون أيضاً إحراز بعض التقدم فيما يتعلق بالآليات غير القضائية التابعة للدولة. ففي شيلي، على سبيل المثال، عالجت جهة الاتصال الوطنية المعنية بمسألة الاتصال التجاري المسؤول 31 حالة تتعلق بآثار الأعمال التجارية على حقوق الإنسان. ورغم هذا التقدم، لاحظ المتكلمون أن المدافعين عن حقوق الإنسان والشعوب الأصلية ما زالوا يفتقرون إلى سبل الانتصاف. ومن العقبات التي حددها المتكلمون عدم وعي السلطة القضائية بالمبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان. وقد ساعدت مكاتب المحامين العامين على سد هذه الثغرات وإيجاد أماكن بديلة لتقديم المطالبات، بما في ذلك من خلال الآليات الإقليمية والدولية. ومن التحديات الأخرى الافتقار إلى الأطر القانونية المتوائمة مع حقوق الإنسان. وكثيراً ما تكون الأطر القائمة طوعية ولذلك فهي لا توفر العدالة دائماً. وناقش المتكلمون أيضاً التحديات المتصلة بعدم وجود سياسات مؤسسية يمكن أن تتيح سبل انتصاف في حالات انتهاكات حقوق الإنسان. وعرض أحد المتكلمين تجربة شركة تعدين شرعت في عملية لإنصاف مجتمع محلي خضع لعملية إخلاء، وذلك بالتعاون الوثيق مع المجتمع المحلي نفسه. ورغم الصعوبات التي واجهتها هذه العملية، تمثلت إحدى النتائج الناجحة في إمكانية إقامة حوار بين الأعمال التجارية والمجتمع المحلي، مع احترام إيقاع المجتمع المحلي واحتياجاته. وأشار المتكلم نفسه أيضاً إلى أن الإلمام بالقوانين المحلية والوطنية والدولية أمر مهم لتيسير الحوار. وسلط المتكلمون الضوء على قيمة العمل مع المكاتب الميدانية للمفوضية لتيسير الحوار بين أصحاب المصلحة وقطاع الأعمال. وأشار أحد المتكلمين إلى العقبات التي تواجهها الشعوب الأصلية تحديداً، وعلى نحو أخص، نساء الشعوب الأصلية، ومن بينها الحواجز اللغوية، والبعد الجغرافي، وعنصرية التكنولوجيا والعنصرية النظمية، والتمييز.

هاء- دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

45- أشار المتكلمون في جلسة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى سلسلة من التحديات، بينها الحاجة إلى تشريعات تضمن تمكين الجمهور من الوصول إلى المعلومات الأساسية المتعلقة بقضايا حقوق الإنسان، وعدم وجود خطط عمل وطنية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، ومحدودية الحماية من

انتهاكات العمل، وصعوبة الوصول إلى العدالة، واستقلال القضاء. وناقش المتكلمون أيضاً المبادرات الإيجابية، مثل القوانين الناشئة التي تدعم النقابات العمالية. وفيما يتعلق بالفرص، أشار المتكلمون إلى أن توجيه الاتحاد الأوروبي المقبل المتعلق بالعناية الواجبة لتحقيق الاستدامة على مستوى الشركات سيساعد في تشجيع احترام مؤسسات الأعمال التجارية لحقوق الإنسان في جميع سلاسل التوريد الخاصة بالاتحاد الأوروبي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وأبرز المتكلمون أيضاً أهمية إنشاء المزيد من الآليات التابعة للدولة لتعزيز الوصول إلى سبل الانتصاف، بدلاً من الاستعاضة عنها بآليات غير تابعة للدولة. فعلى سبيل المثال، شدد أحد المتكلمين على خطر الاعتماد على آليات التحكيم في المنازعات العمالية، حيث يتعين على الموظفين أن يدفعوا أموالاً للدفاع عن أنفسهم. وأخيراً، دعا المتكلمون إلى زيادة الوعي بقضايا الأعمال التجارية وحقوق الإنسان في المنطقة لمساعدة الدول وقطاع الأعمال على المضي قدماً في برامجهما.

واو- دول أوروبا الغربية ودول أخرى

46- تضمنت الجلسة المتعلقة بمجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى مناقشات حول العناية الواجبة الإلزامية بحقوق الإنسان وغيرها من التشريعات، وحول الحاجة إلى إدراج وجهات نظر أصحاب الحقوق من دول الجنوب في القرارات المتعلقة بالعمليات التشريعية في دول الشمال. وناقش المشاركون أمثلة إيجابية لجهود تعزيز النهج الإلزامية إزاء الأعمال التجارية وحقوق الإنسان في المنطقة، مثل قانون التزامات العناية الواجبة للشركات في سلاسل التوريد في ألمانيا، والقانون المتعلق بشفافية المؤسسات وعملها بشأن حقوق الإنسان الأساسية وظروف العمل اللائق في النرويج، وقانون منع العمل الجبري للأويغور في الولايات المتحدة الأمريكية. وأشار المتكلمون إلى أن بعض التحديات الراهنة في المنطقة تشمل النهُج الطوعية وممارسات الاستيفاء الشكلي، حيث تميل مؤسسات الأعمال التجارية إلى الاكتفاء بأقل قدر ممكن من الجهد. فعلى سبيل المثال، ذكر أحد المتكلمين أن دراسة أجراها البرلمان الأوروبي عام 2020 أظهرت أن 37 في المائة فقط من رجال الأعمال المجيبين بذلوا العناية الواجبة بالبيئة وحقوق الإنسان وأن 16 في المائة فقط غطوا سلسلة التوريد بأكملها[14]، بينما أشار متكلم آخر إلى دراسات تشير إلى أن الشركات تكافح من أجل تلبية المتطلبات الأساسية للتشريعات الخاصة بالرق المعاصر. وناقش المشاركون أيضاً كيفية التأكد من أن العمليات التشريعية توفر حيزاً دائماً (غير مؤقت) لأصوات أصحاب الحقوق في بلدان الجنوب من خلال التركيز على تجاربهم، دون توطيد العلاقات الاستعمارية وحرمان أصحاب الحقوق من حقوقهم.

خامساً- الجلسة العامة الختامية: الاستنتاجات الرئيسية

47- اختتم المنتدى أعماله بمناقشة سبل المضي قدماً، مع مراعاة الحقائق العالمية المتطورة، والتطورات السياساتية والتنظيمية الجديدة، والمبادرات التجارية على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية. وأدار الجلسة العامة الختامية نائبُ رئيس الفريق العامل.

48- وشدد المفوض السامي لحقوق الإنسان على أن المشاركة الهادفة لأصحاب الحقوق والمدافعين عن حقوق الإنسان هي الطريقة الأكثر فعالية لإيجاد حلول للتحديات التي تواجه برنامج الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، لأن مشاركتهم تؤدي إلى نتائج أكثر استدامة تستند إلى ممارساتهم ومعارفهم. وأشار

(14) انظر https://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/BRIE/2022/729424/EPRS_BRI(2022)729424_EN.pdf.

المفوض السامي إلى أنه لضمان النمو الاقتصادي، يجب أن يبنى النشاط التجاري على القيم والتنمية المستدامة وإعادة تقييم كيفية تفاعل الناس مع بعضهم البعض ومع الطبيعة ومع منظور حقوق الإنسان. ويجب أن يكون هذا التغيير والتحول الجذريان حقيقيين وأصيلين. ومن دون ذلك، ستستمر المشاكل التي يواجهها العالم اليوم، مثل عمل الأطفال، والرق المعاصر، وقتل الشعوب الأصلية، وعدم توفير الحماية للمدافعين عن حقوق الإنسان. وأخيراً، سلط المفوض السامي الضوء على أهمية الاعتماد الفعلي لتعددية الأطراف باعتبارها لبنة أساسية في إعادة بناء الثقة والمساءلة وسبل الانتصاف.

49- وشدد رئيس مجلس حقوق الإنسان على أهمية مساءلة مؤسسات الأعمال التجارية عن آثار عملياتها على حقوق الإنسان. وكمثال على ذلك، أنشأ مجلس حقوق الإنسان إطاراً معيارياً عالمياً ذا قاعدة سياسية صلبة، يكفل المسؤولية الجماعية لمؤسسات الأعمال التجارية والدول، حتى يتمكن كل فرد من التمتع الكامل بحقوق الإنسان الخاصة به. وتشمل هذه العملية، بالإضافة إلى المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان، عمل الفريق العامل وعمل المنتدى المعني بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان. وذكر الرئيس أيضاً ضرورة التفكير، خلال العقد المقبل، في المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان كمفتاح لمواجهة تحديات المشهد الجيوسياسي العالمي الحالي، كتغير المناخ وآثار الجائحة والصراعات في جميع المناطق. وفي ضوء ما تقدم، شدد الرئيس على أن أنشطة وسياسات مؤسسات الأعمال يجب أن تكون على مستوى التحديات مشيراً إلى وجوب أن تستجيب أنشطة القطاع الخاص وسياسات الدولة استجابة فعالة. ولاحظ الرئيس أن التوصل إلى توافق في الآراء أمر أساسي للرد على مختلف الأسئلة التي يمكن أن تُطرح على الشركات عند النظر في اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان. ومع ذلك، فإن عدم مشاركة الدول التي تقع فيها مقار مؤسسات الأعمال التجارية في معالجة حالات انتهاك حقوق الإنسان يضر بمبادرات حقوق الإنسان الرامية إلى التصدي لهذه المشاكل. وفي كلمة ختامية، أشار الرئيس إلى أنه من الذكاء أن تستثمر الشركات في حقوق الإنسان.

50- وسلط المدير العام المكلف بالهيئات المستقلة وحقوق الإنسان في الحكومة التونسية الضوء على استعداد الدولة لتعزيز المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان والنهوض بها، إلى جانب مختلف المبادرات الوطنية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان. وأشار إلى أن المبادئ التوجيهية أسهمت في احترام حقوق الإنسان على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية، وإلى أن هذا هو السبب في أن تونس ملتزمة بوضع خطة عملها الوطنية الأولى بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من خلال عملية صياغة شاملة وتفاعلية وتشاورية مع أصحاب المصلحة والوزارات والسلطات العامة ومؤسسات الأعمال والشركاء الاجتماعيين والأمم المتحدة والمؤسسات الأكاديمية ومنظمات المجتمع المدني. وأخيراً، أشار المدير العام أيضاً إلى ضرورة إيجاد توازن في المصالح في عملية تشاركية من خلال نهُج عملية ومبتكرة، وإلى أن الشفافية يجب أن تكون أولوية لكسب ثقة المجتمع وتعزيز روح التضامن.

51- وذكر ممثل منسق منظمات الشعوب الأصلية في منطقة الأنديز، وهو احد زعماء كيشوا من منطقة باسكو في بيرو، أن الشعوب الأصلية تواجه أزمة عالمية بسبب استغلال الموارد، وتغير المناخ، وفقدان التنوع البيولوجي، وإزالة الغابات، والتلويث البيئي لأراضيهم ومياههم ومحيطاتهم كجزء من العمليات التجارية. وأشار المتكلم إلى أن الدول لا تفعل ما يكفي لحماية الشعوب الأصلية وإلى عدم إمكانية الوصول إلى سبل الانتصاف أو المساءلة أو العدالة. وأكد المتكلم أيضاً على أن حقوق الإنسان لمجتمعات الشعوب الأصلية ليست اختيارية وأنها مكرسة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وفي القانون الدولي. وشدد على أنه لا يمكن تمييع مسألة حماية حقوق الشعوب الأصلية وأن بذل العناية الواجبة لمنع انتهاكات تلك الحقوق يكفل حمايتها بالكامل. وأشار المتكلم إلى المبادرات الرامية إلى وضع تشريعات

بشأن العناية الواجبة؛ ومع ذلك، يجب أن تضمن هذه المبادرات الحماية الكاملة لحقوق الشعوب الأصلية وأن تشمل آليات مساءلة فعالة. وذكر المتكلم أن المدافعين عن حقوق الإنسان، بمن فيهم المدافعون عن السكان الأصليين، يعانون من التخويف والتجريم والعنف، بما في ذلك القتل والتشريد القسري. ولاحظ المتكلم أن الدول اعتمدت حتى الآن تشريعات لحماية مؤسسات الأعمال التجارية والاستثمارات، لكن لا بد من وضع إجراءات في حالات انتهاك حقوق الإنسان. وأخيراً، دعا المتكلم إلى إعمال حقوق الإنسان للشعوب الأصلية والاعتراف بهذه الحقوق اعترافاً كاملاً.

52- وأعرب ناشط بيئي شاب من كمبوديا عن تقديره للتطورات المتعلقة بمسألة مؤسسات الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، لكنه أشار إلى أن الطريق الذي يتعين عبوره ما زال طويلاً، ولا سيما فيما يتعلق بمنع الإضرار بالبيئة. وأشار المتكلم إلى أن البلدان تتطور بسرعة، مما يضر بالبيئة ويتسبب بأضرار ومعاناة للمجتمعات المحلية الفقيرة. وسلط الضوء على حالتين تتعلقان بمنح أراض لشركة سكر ولمشروع بناء مطار دون إجراء المشاورات اللازمة وبتشريد المجتمعات المحلية دون دفع تعويض مناسب. وأخيراً، اقترح المتكلم أن ينشر المجتمع الدولي المعلومات المتعلقة بالمشاريع الإنمائية وأن يقدم تقييمات شفافة للأثر البيئي، حتى يكون الجمهور على دراية بتدابير تخفيف الأثر.

53- وذكر الأمين الوطني للسياسات الاجتماعية وحقوق الإنسان في اتحاد نقابات العمال، البرازيل، الحاجة إلى تحسين رصد مشاريع التعدين، لأن هذه المشاريع كثيراً ما تؤدي إلى انتهاكات لحقوق الإنسان. وأشار إلى ضرورة الوصول إلى سبل الانتصاف مضيفاً أن المدافعين عن حقوق الإنسان الذين يدينون هذه التجاوزات كثيراً ما يتعرضون للتخويف أو التجريم أو القتل أو الاختفاء.

54- وسلط عميد جامعة خافيريانا البابوية في كولومبيا الضوء على دور المؤسسات الأكاديمية في المساءلة وإتاحة الوصول إلى سبل الانتصاف من انتهاك مؤسسات الأعمال التجارية لحقوق الإنسان. وأشار إلى الحاجة إلى إحراز تقدم في العدالة والمساءلة رغم أن الدول حققت تقدماً في تصميم وتنفيذ التدابير الخاصة بحقوق الإنسان. وأشار المتكلم إلى وجود فجوة في المساءلة مضيفاً أن وضع وجهات نظر أصحاب الحقوق في صلب المناقشة يوفر أفضل النتائج لمعالجة هذه الفجوة. وسلط المتكلم الضوء أيضاً على دور المؤسسات الأكاديمية ونقل المعارف في تحقيق العدالة. وقدم المتكلم الأمثلة التالية: عقد حلقات دراسية رسمية، ووضع المناهج الدراسية، ونشر المعلومات والدراسات للمساعدة على فهم وتنفيذ سياسات مؤسسات الأعمال التجارية وحماية حقوق الإنسان.

55- وأشار الأمين العام للمنظمة الدولية لأرباب العمل إلى أن تفاعل قطاع الأعمال التجارية ينبغي أن يكون أقوى وحقيقياً وجدياً. وأشار المتكلم إلى أهمية أن تقبل الدول والمنظمات ومؤسسات الأعمال التجارية مسؤوليتها مضيفاً أن هذا الأمر أساسي لتعزيز التكامل بين إجراءات أرباب العمل والمنظمات والموردين والشركات المحلية والنقابات والمنظمات غير الحكومية والجهات المانحة والمنظمات الدولية وغيرها من الوكالات. ولاحظ المتكلم أن ثمة مسائل هامة أخرى، ومنها موضوع الدول التي لا تأخذ مسؤولياتها على محمل الجد؛ والحاجة إلى اتخاذ إجراءات أكثر طموحاً فيما يتعلق بالمؤسسات الضعيفة؛ ودور القطاع غير النظامي؛ وتحسين النظم القضائية؛ وصياغة اللوائح المناسبة؛ ومكافحة الفساد. وأشار المتكلم أيضاً إلى أهمية التفاعل مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

56- واختتم نائب رئيس الفريق العامل كلمته بتوجيه الشكر للمتحدثين والمنظمين والمشاركين.

57- وستُعقد الدورة المقبلة للمنتدى المعني بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان في الفترة من 27 إلى 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2023.